مقابلة

داود رمال
aborami20@hotmail.com

الأمم المتحدة أهم نظام دولي للبشرية جوني: الإطار الإستراتيجي يماشي الأولويّات التنمويّة

شكل اطلاق الاطار الاستراتيجي لعمل الامم المتحدة في لبنان للفترة الممتدة بين 2022 و2025 محطة جديدة في اطار التعاون والتنسيق مع المنظمة الدولية، ومؤشرا على الاحاطة الاممية بلبنان في ظل اخطر الازمات التي يواجهها على مختلف الصعد، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والمالية والاصلاحية والبيئية وغيرها من ركائز الاستقرار المجتمعي

تضمن الاطار الاستراتيجي اولويات وسبل دعم ستقدمها الامم المتحدة في الفترة الزمنية المحددة، ابرزها ملفات الفساد، الازمة الاقتصادية، قطاع الطاقة والكهرباء، قطاع التعليم، البطالة، انعدام الامن، وحماية البيئة والفقر. هذه الاولويات تستهدف اللبنانيين والمقيمين، الامر الذي يحتاج الى توضيح وتفسير في الابعاد القانونية والسياسية وانعكاساتها على ثوابت لبنان الوطنية، كون اي التزام جديد يجب ان لا يتعارض مع هذه الثوابت المنصوص عليها في الدستور.
"الامن العام" حملت هذه الاستفسارات الى الخبير في القانون الدولي والمنظمات الدولية وحقوق الانسان الدكتور حسن جوني الذي فند الاطار الاستراتيجي من كل ابعاده.

■ ماذا يعني توقيع الاطار الاستراتيجي لعمل الامم المتحدة في لبنان في مفهوم القانون لدولي؟
□ قررت الجمعية العامة في العام 2018 تطوير اطار عمل الامم المتحدة للمساعدة الانمائية، الذي اعيدت تسميته في اطار عمل الامم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، باعتباره اهم اداة لتخطيط وتنفيذ انشطة الامم المتحدة الانمائية على المستوى القطري لدعم تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة، وحمل القرار الرقم 72/279. بموجب هذا القرار، يتم تعزيز التعاون من اجل التنمية المستدامة مع الدول الاعضاء لتأمين الاسس الضرورية لتعزيز مجتمع مزدهر وشامل، حيث لا يتم اهمال احد او مع عدم ترك اي احد خلف الركب (leave no one). يهدف هذا الاطار الى تحسين حياة الناس وتحقيق مستقبل افضل للشعوب، والوصول الى شراكة اكثر شمولية بين كل منظمات الامم المتحدة في البلد المعني والحكومة بما يتماشى مع الاولويات التنموية الوطنية ومع مطالب الناس. يمكن اعتبار القرار من اهم القرارات التي تأخذها الجمعية العامة بهدف تعزيز التنمية وحقوق الانسان وتطوير اطر التعاون على الصعيدين الوطني والاقليمي.

■ ما هي اهداف خطة التنمية المستدامة وفق الاطار الموقع؟
□ تكرس خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال اهداف التنمية المستدامة الـ17 التي اعلنت في العام 2015، والتي ستوجه العمل الانمائي العالمي والوطني في خلال الاعوام المقبلة وفق قيم حقوق الانسان ومعاييره. يتمحور اطار التعاون على هذه الاهداف وتتوازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. الاهداف هي: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة، الرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة باسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصادات، الصناعة والابتكار والبنية التحتية، الحد من عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، تطوير العلاقة وتنظيمها بين الاستهلاك والانتاج، الاهتمام بالمناخ والبيئة، السلام والعدالة، العمل على تقوية المؤسسات الوطنية.

■ كيف السبيل الى تحقيق هذه الاهداف؟
□ لتحقيق هذه الاهداف، لا بد من عقد الشراكة بين الامم المتحدة والدول الاعضاء المعنية، خصوصا وان هذه الدول اعتبرت ان اجراء هذا التغيير مهم وجذري في نظام تنسيق الانشطة الانمائية لتمكين فرق الامم المتحدة من دعم البلدان لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل افضل، فان وظيفة مجموعة الامم المتحدة الانمائية مكرسة بالكامل لتنسيق الانشطة الانمائية لكيانات الامم المتحدة منذ الاول من ايار 2019، ما يساعد في تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة على المستويين الوطني والمحلي، مع عدم ترك اي احد خلف الركب، نظرا الى الطموح الذي تعكسه اهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030 والحاح جدولها الزمني، فان انشاء اطار التعاون الجديد هذا يمثل نقطة تحول حاسمة، ويحكم اطار التعاون دورة البرمجة باكملها، وينظم التخطيط والتنفيذ والرصد والرقابة والتقييم للعمل الجماعي الذي تقوده منظومة الامم المتحدة لدعم خطة 2030.

■ ما اهمية هذا الاتفاق الاطار بالنسبة الى لبنان؟
□ يحدد اطار التعاون، وهو اتفاق بين الامم المتحدة والحكومة المضيفة، الانشطة التي تقوم بها منظمة الامم المتحدة في البلد المعني، كما انه يحدد حاجات البلد والوسائل الضرورية لتحقيق اهداف الاتفاق. وبالنسبة الى لبنان، تم التشاور الحثيث بين الحكومة والبرلمان بلجانه المتخصصة من جهة والامم المتحدة خصوصا مع المنظمات المتخصصة مثل (OHCHR UNDP, OCHA, ILO,...

الخبير في القانون الدولي والمنظمات الدولية وحقوق الانسان الدكتور حسن جوني.

(UNICEF) من جهة ثانية، وذلك لوضع خطة العمل للفترة بين 2023-2027، اضافة الى خطة للمتابعة وتقييم العمل لتحقيق الاتفاق. لم يستثن الاتفاق التعاون الدولي حيث لحظت الخطة ضرورة التنسيق مع اطر التعاون الدولية الاخرى والاستناد اليها، الاستعراض الدوري الشامل ومقررات CEDAW, CCPR, CAT, CESCR مع المقررين الخاصين وغيرهم من الاليات الدولية.

■ هل التفاوض مع صندوق النقد الدولي يأتي في السياق ذاته؟
□ وضعت الحكومة خطة شاملة للاقتصاد الكلي وخطة مالية كأساس للتفاوض مع صندوق النقد الدولي في شأن برنامج انقاذ محتمل. في نيسان 2022، توصلت السلطات اللبنانية وصندوق النقد الدولي الى اتفاق على مستوى اداري في شأن السياسات الاقتصادية الشاملة. لا يزال الاتفاق خاضعا لموافقة ادارة صندوق النقد الدولي والمجلس التنفيذي عقب تنفيذ السلطات اللبنانية لاصلاحات حاسمة، وقد رحبت الامم المتحدة بالاتفاق بين

> **المسؤولية الاساسية في تنفيذ اتفاق الاطار تقع على الدولة**

الحكومة وصندوق النقد الدولي في شأن السياسات الاقتصادية الشاملة واعتبرته خطوه ايجابية لتنفيذ الكامل للاصلاحات المطلوبة في الاطار والضرورية للتعافي. تعتبر الامم المتحدة التنمية المستدامة ضرورية، وهي عملية تكاملية مستمرة هدفها تأمين متطلبات الواقع من دون اهمال تبعات ذلك في المستقبل، او ان تكون لعملية التنمية اثار مضرة على الحياة البيئية او الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وبحسب الامم المتحدة يجب ان تكون التنمية متوازنة ومتوازية، وتلبي كل حاجات الفرد والدولة، وتؤمّن الاستقرار والامان المستقبلي لكل ضرورات الحياة الرئيسية. من اجل تحقيق ذلك، فانه من الضروري التعاون في كل المجالات المذكورة في الاطار. وقد قدمت الامم المتحدة ورقة للصندوق لشرح الاولويات التنموية التي يجب التركيز عليها، من ضمنها موضوع حقوق الانسان، وبالتالي فان الامم المتحدة تذكر الدولة والصندوق من خلال هذا الاطار بالاولويات الاساسية التي تتصل بكرامة الانسان قبل كل شيء. ان الاتفاق بين لبنان والصندوق النقد الدولي خاضع لاعتبارات سياسية وايديولوجية تتعلق بالخيارات الاقتصادية الكبرى للدولة، وقد تمس السيادة الوطنية. اضافة الى ان الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، ستكون له نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة على الفقراء، مما دفع الكثيرين من الاقتصاديين ومن المنظمات النقابية العمالية وغيرها، ليس فقط لنقض الاتفاق، انما ايضا لرفضه.

■ ماذا عن اولوية محاربة الفساد الذي حدده الاطار الاستراتيجي؟
□ وقعت الامم المتحدة استراتيجيا عمل متكاملة مع الحكومة في ايار 2020 لمكافحة الفساد، وذلك بموجب اتفاقية مكافحة الفساد التي صادق عليها لبنان. تقوم الامم المتحدة بمتابعة تنفيذ الخطة بالتنسيق مع لجنة مكافحة الفساد، ويأخذ اطار الاتفاق في الاعتبار الاستراتيجيا الوطنية لمكافحة الفساد ورصدها، والعمل على سن تشريعات متخصصة لمكافحة الفساد ودعمها من اجل التنفيذ الفعال وتعزيز المؤسسة الوطنية لمكافحة الفساد واليات ادارة مخاطر الفساد المدمجة في القطاعات الرئيسية لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية.

■ كيف ستساعد الامم المتحدة في تنفيذ الاطار الاستراتيجي؟
□ تعمل الامم المتحدة من خلال منظومة متكاملة من خلال البرامج والمكاتب وكل وكالاتها من اجل تنسيق الجهود لتنفيذ الاتفاق، بالتشاور مع الحكومة اللبنانية. بالنسبة الى الاصلاح النقدي المرتبط ◄

◄ باصلاحات شتى على كل الصعد، ليس لدى الامم المتحدة اي قوة فرض وانما تقديم المعونة والمشورة وتبقى المسؤولية الاساسية للدولة في التنفيذ. كما ان وسائل الضغط ممكنة عبر الوسائل الديبلوماسية ومن خلال فرض تطبيق للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها لبنان والتي تلحظ اليات تطبيقها .

■ تضمن الاطار الاستراتيجي الاستعداد للمساعدة في معالجة ملفات لها علاقة بالبنى التحتية والخدمات الاساسية، كيف سيكون ذلك؟

□ المعالجة مع الامم المتحدة تتم عبر الية المشورة والمساعدة والتخطيط والتنفيذ. تساعد الامم المتحدة عبر UNDP وغيرها من الصناديق او الوكالات المتخصصة، في تقديم المشورة واعطاء افضل الممارسات في هذا المجال. لكل هدف تنموي مؤشرات اساسية للمتابعة، وهي محددة مثلا في قطاع التعليم عبر القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وضمان تكافؤ فرص الوصول الى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للاشخاص ذوي الاعاقة والاطفال الذين يعيشون في ظل اوضاع هشة، وتكامل الجهود لسلام حسب الامم المتحدة هي عالمية، حيث ان الموضوع بطبيعته خارج عن نطاق اي اقليم محلي. من ناحية القانون الدولي، ان الاتفاق هو اتفاق بين اشخاص القانون الدولي، اي الدولة اللبنانية ومنظمة الامم المتحدة، لذلك تنتج منه مسؤوليات وواجبات على الطرفين.

■ ما المقصود باستخدام مصطلح تنمية الطوارئ للبنانيين والمقيمين، اليس هناك نية مبيتة بتوطين المقيمين اي النازحين؟

□ لا يجوز الربط بين موضع الامن ووجود النازحين على الاراضي اللبنانية، وتنمية الطوارئ للمقيمين مرتبطة اساسا بمسؤولية لبنان في تطبيق القانون الدولي، حيث ان لبنان مرتبط باتفاقيات دولية متعلقة بحقوق ليس فقط المواطن وانما ايضا الانسان المقيم على ارضه، خصوصا العهدين الدوليين: الاول يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية، والثاني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي انضم اليهما لبنان في العام 1972.

■ ما المقصود باولوية السلام للوصول الى مجتمعات سلمية شاملة، هل هذا الامر محصور لبنانيا وداخليا ام يطاول الوضع في المنطقة؟

□ استعمال الامم المتحدة لمصطلح السلام يندرج في اطار ادبيات الامم المتحدة ونظامها، وفي النهاية لا يمكن فصل الاطار عن اهداف سياسية او عن مفهوم سياسي او استغلال سياسي. على الرغم من اهمية الاتفاق مع الامم المتحدة كونها منظمة دولية وكون لبنان بلدا مؤسسا، الا ان هناك تساؤلات عدة تطرح حول مفهوم الشراكة ومضمونها، وحول مبدأ التنمية المستدامة من حيث المضمون والايديولوجيا الرأسمالية المسيطرة في العلاقات الدولية، وعدم طرح اي تغيير في البنية الاقتصادية الرأسمالية الدولية والاكتفاء ببعض التعديلات من هنا وهناك، وعدم طرح الاسباب الاساسية للازمة التي تعاني منها الدول التي يطرح عليها مبدأ التنمية المستدامة، ودور الدول الكبرى الرأسمالية المتطورة صناعيا في استغلال ونهب ثروات الدول التي تعاني من ازمات اقتصادية حادة ومن الفقر، كون الدول الرأسمالية الكبرى الغنية والمتطورة صناعيا تستغل اكثر الاتفاقيات الدولية لمصلحتها عبر الضغط عليها في مجالات عدة. ان التنمية التي يسعى اليها العالم الفقير لا يمكن ان تتحقق من دون التوازن الدولي بين دول المركز الرأسمالية، ودول الاطراف النامية، علما ان المسؤولية مشتركة، لذلك نجد ان الاتفاق مع اهميته غير كاف للخروج من الازمات الاقتصادية ومن الفقر ولا يلبي طموح الشعوب. لا بد من نظام اقتصادي عالمي جديد ينهي عملية النهب التي تقوم بها الدول الرأسمالية الكبرى.

■ اين دور الامم المتحدة في كل ما طرحتموه؟

□ الامم المتحدة هي اهم وافضل نظام دولي توصلت اليه البشرية، وهو ضرورة للتعاون بين الدول وتقدم الانسان. الا انها تخضع بطبيعة الحال الى ميزان قوى دولي معقد جدا، وتعمل على توازنات صعبة اكبر منها وسياسات دولية تزيد الهوة بين الشعوب.